مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد12/ العدد:03(2024)، ص: 635-648

أولويات الجامعة في دعم التنمية من خلال المرافقة للأفكار المبدعة

مقاربة سوسيولوجيةحول مستقبل الجامعة من منطلق التجارب العالمية

The university's priorities in supporting development through accompanying creative ideas

A sociological reading of the future of the university based on global experiences

محمد الهادي قاسي، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة –الجزائر-
mo.kaci@univ-bouira.dz
عبد الله قبلي، جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة –الجزائر
a.guebli@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2024/07/31 تاريخ القبول: 2024/09/12 تاريخ النشر: 2024/10/01

الملخص:
جاءت هذه الدراسة كقراءة سوسيولوجية تحليلية لفهم واقع ومستقبل الجامعة على ضوء التغيرات والحتمية العالمية التي فرضت فلسفة وإستراتجية وواقعا جديدا،ونهدف منها إلى تسليط الضوء عن الاتجاه العالمي الجديد وأولويات الجامعة العصرية في تقديم الدعم الكافي والمساهمة في التنمية من خلال أدوارها المعرفية والبحثية، سواء من حيث المرافقة وتقديم الأفكار المبدعة لمختلف قطاعات الإنتاج وتقديم المشورة، أو من حيث الاستشارات وخلق المشاريع والتأطير وغيرها من الأدوار الجديدة المنوطة بالبعد البنيوي والوظيفي للجامعة المتجددة من خلال مجريات البحوث العلمية وتعزيز دور الشراكة والتفاعل مع كل فعاليات النشاط الاقتصادي التنموي للبلد.
الكلمات المفتاحية: البحث العلمي الجامعي- التنمية الاقتصادية- القطاعات الإنتاجية- الأفكار المبدعة.

Abstracts:
This study came as an analytical sociological reading to understand the reality and future of the university in light of the global changes and inevitability that imposed a new philosophy, strategy, and reality. We aim to shed light on the new global trend and the priorities of the

modern university in providing adequate support and contributing to development through its cognitive and research roles, both in terms of Accompanying and presenting creative ideas to various sectors of production and providing advice, or in terms of consulting, creating projects, supervision and other new roles assigned to the structural and functional dimension of the renewed university through the course of scientific research and enhancing the role of partnership and interaction with all activities of the country's economic development activity.

Keys words: University scientific research - economic development - productive sectors - creative ideas**.**

***محمد الهادي قاسي**

1/المقدمة:

أصبح مستقبل الأمم يبني بمدى تقدم العلم والمعرفة، حيث لعبت الجامعات على مدار قرون عديدة بدور طلائعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الدول الساعية إلى مواكبة تحديات العصر، فأخذت كل الدول تطور الجامعات من الداخل والخارج، وذلك من خلال التوسع في الهياكل القاعدية وتوفير الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق ذلك. بالإضافة إلى التفتح على مزيد من البحوث العلمية من خلال الإطار الأكاديمي وإرساء مبادئ الديمقراطية في تسيير مجريات البحوث العلمية والاستزادة من التمويل المباشر وغير المباشر من خلال مشاركة فضاءات المجتمع والفاعلين الاقتصاديين وذلك لجعل الجامعة منارة علمية وبوابة للتقدم وتحقيق الرفاهية لأبناء المجتمع.

يشهد الوضع العالمي الراهن قوة وهيمنة الدول المتقدمة، حيث تسعى الدول الكبرى إلى احتكار حلقات العلم والتكنولوجية لصالحها وفرض تفوقها في الأسواق على منافسيها، والتالي كل هذه المعطيات والتغيرات فرضت على الجامعات إحداث نقلة نوعية وكيفية، والتحول في أدوار الجامعة سيما من خلال البحوث العلمية التي تمد المجتمعفيظل المعطيات السابقة الذكر، يتمحور جوهر إشكالية هذه الدراسة في الإجابة عن هذه التساؤلات: كيف بإمكان الجامعة الحالية الاستجابة إلى التغيرات والتحولات الطارئة؟ ما هي الآليات والسبل التي تجعلها فاعلة ومشاركة في التنمية الاقتصادية؟ ولماذا التموقع

فينفس الإحداثيات بدل التفتح للمحيط الخارجي والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، من حيث خدمة المجتمع ودعم البناء التنموي والاقتصادي للبلد من خلال طرح البدائل والأوليات والأهداف الجديدة؟

2/مبررات إجراء القطيعة والتحول في وظائف الجامعة:

ومن مبررات إجراء القطيعة بين وضعيتين جامعيتين أنه لم يعد التعليم الجامعي خدمة تقدمها الدولة للمواطنين، بل يعتقد الكثيرون أن الجامعة صناعة قائمة ينظر لها على أنها عملية إنتاجية واستثمارية تساهم من خلال أدوارها الجديدة في إنتاج الرأس المال البشري، وتملي الظروف الراهنة أن الاستثمار في الطاقات البشرية أحسن من الاستثمار في الرأس المال. وبناء على هذا التحول أصبح يطلب من الجامعة تغيير الأدوار لاسيما في تهيئة الأرضية المناسبة التي تتسم بالمواصفات العلمية والمعرفية التي تسمح لكبار الساسة وقادة المجتمع باقتراح تصورات، وهذه الأدوار تزودهم بشرح مفصل عن الحقائق والتحليلات العلمية التي تؤهلهم لفهم متطلبات المجتمع،ومنها رسم السياسات الدقيقة أو سن القوانين التي تخدم المصلحة العليا للدولة والمجتمع (عمار بوحوش ، 2006، ص ص633-634).

قد لا نستطيع أن نعيش بمعزل عما يحدث من التحولات السريعة وظهور حالة العولمة وتوابعها والتأثيرات السلبية على الهوية القومية والإقليمية وسيادة المعلوماتية، واقتحام التكنولوجية فائقة التقدم وغيرها، كل هذا أنتج تصورات جديدة في الفلسفة الجامعية الحديثة التي فرضت واقعا مغايرا باعتبار الجامعة مؤسسة منتجة ليس فقط في إنتاج المعرفة وبل تعتبر أولية استثمار الجامعة من خلال طاقاتها وإطاراتها البشرية والفكرية التي تمتلكها من أهم المسائل التي نالت اهتمام الاقتصاديين ورجال الأعمال وخبراء تكنولوجيات المعلومات للانتقال من الشكل التقليدي للجامعات لتصبح المعرفة فيها أساسا للتقدم والانجاز الاقتصادي لتحقيق التنمية (عبد الواحد، جوان 2021، ص41) ،وعليه أصبح من الملح أن تحدث نقلة نوعية وكيفية على مستوى استراتيجيات الجامعة وفلسفتها والتحول البنيوي لها، لتصبح الجامعة مؤسسة تربوية وتعليمية وبحثية متفتحة للمحيط الخارجي من خلال المشاركة في فعاليات الاقتصاد ودعم القطاعات التنموية والمؤسسات الصغيرة والداعمة والمتوسطة من خلال تقديم الاستشارات أو الدعم الفني والتكنولوجي من خلال مجريات البحوث العلمية ومخرجاته التي يقع على مسؤولياتها

العمل على استمرار التطور للمجتمع، ومن خلال المعلومات والمعرفة التي يولدها أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا نتيجة لبحوثهم واكتشافاتهم العلمية.

3/البعد البنيوي لعلاقة البحث العلمي الجامعي بتحقيق التنمية:

المؤكد أن فرصة نجاح مخططات وأهداف وتطور البحث العلمي منوط بتوفير الموارد البشرية الكفوءة والمتخصصة إلى جانب موارد مالية ومادية معتبرة باعتبار أن تقدم المجتمعات مرهون بتقدمالبحوث العلمية المنجزة في الجامعات، وتعتبر الجامعة مؤسسة قائمة بحد ذاتها تتوفر فيها متطلبات مادية وبشرية حتى تحقق نتائج علمية وتسهم في تنمية المجتمع وتطوره. وهذا ما يفسر أن التنمية تعتمد على مجموعة من العوامل، على غرار رأس المال، والموارد الطبيعية، والتقدم التقني والتكنولوجي، فضلا عن الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ودرجة الوعي لدى أفراد المجتمع.

وفي ذات السياق، تلح الحاجة إلى ربط الجامعة بالمحيط الخارجي وإضفاء صفة الجامعة المنتجة، والتي من المفروض أنها قادرة على إنتاج المعرفة ومشاركتها مؤسسات وقطاعات المجتمع الإنتاجية وإبرام العقود مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية المجتمعية لكي تسهم بصورة مباشرة في خطط التنمية وتحقيق حاجات المجتمع (نور عبد الله،http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic)، وإذا تمكنا من التحكم في توجيه البحث العلمي، وإذا اتبعنا هذه الرؤى وفق اعتباراته وتوجهاته في مجالات الصناعة والزراعة والصيدلة وغيرها من القطاعات، قد نستطيع حل مشاكل كبيرة خاصة تلك التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية والعمل على تحسين نوعية منتجاتها، زيادة على ذلك تسهم في ترشيد تكاليف الإنتاج بصورة عقلانية، ومنها أيضا تقليص الفاقد من عمليات الإنتاج وجعلها منافسة المنتجات الأخرى إن على المستوى المحلي أو الدولي ومحاولة ابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة وبتكلفة جد معقولة تسمح في تقليص حجم الميزانيات والإدارة الرشيدة.

وأن التصور الصحيح هو الانتقال من البعد التقليدي إلى البعد البنيوي لوظائف الجامعة، حيث تملي التغيرات على حتمية بناء تصور جديد يؤطره مشروع فكري وفلسفي جديد من خلال التفعيل الأمثل لمنظمة البحث لغرض تطوير إنتاجها المعرفي والبحثي لتحقيق موارد مالية جديدة من خلال أساليب متعددة كالبحوث العلمية والأنشطة وتقديم المشورات العلمية والتقنية والاستشارات وريادة الأعمال بالجامعات الناشئة(عبد الواحد، جوان 2021، ص49) ، إن كل هذه الآمال قابلة للتحقيق بمجرد أن نضع في

أولويات الجامعة في دعم التنمية من خلال المرافقة للأفكار المبدعة

مقاربة سوسيولوجية حول مستقبل الجامعة من منطلق التجارب العالمية

أولوياتنا خطة تؤدي إلى دعم تطوير التكنولوجية وتعزيز أنشطة البحث العلمي بدعم من المؤسسات الصغيرة والوسيطة واتخاذ السياسات اللازمة لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي الوطني وذلك بواسطة " إحداث خطط لتفعيل دور البحث العلمي وتوظيف التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتطوير التكنولوجية وتوظيفها وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية، وأيضا دعم وتشجيع الابتكار والإبداع بدعم البحث العلمي والتقني من الجهات الوسيطة، وأخيرا خلق قواعد بيانات في القطاع وربطها بمخابر البحوث للتعرف على حاجات السوق"(أمير تركماني، 26 أيار

2005

http://jic.jo/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=15&Itemid) وهذه هي الثوابت الصحيحة في عملية أغراض البحث نحو التنمية بدلالتها الواسعة.

4/تصور جديد لتطوير علاقة الجامعة بقطاعات الإنتاج:

الجامعة كغيرها من المؤسسات تحمل وظيفة أرقى وأسمى وبل مقدسة في حالات معينة، وحاملة لأهداف المجتمع والبلد وسياسته وخططه المختلفة، فالجامعة تمثل القيادة الفكرية والعلمية، فهي بيت خبرة ومعقل فكر في شتى صوره وأصنافه ورائدة التطور والإبداع وصاحبة المسؤولية في تنمية أهم ثروة بشرية يمتلكها المجتمع (بدران الشبل، 2006،ص 65). وقد نفهم من هذا أن أهم الاتجاهات التي أدركتها الأمم الواعية في هذا العصر،وكونت صلات قوية بين الجامعة وما تجريه من أبحاث ودراسات علمية والقطاعات الإنتاجية المختلفة (هند محمد، 2016، ص435)، وفي ضوء ما تم عرضه من مبررات ضرورية حتمية لوجود علاقة متينة، ومن أجل فهم واقع تلك العلاقة ومشكلاتها التي يمكن أن تسهم في توطيد علاقة البحث العلمي الجامعي بقطاعات التنمية الوطنية بشكلها الواسع نعرض هذه النقاط:

- العمل على نشر الوعي الاجتماعي بأهمية العلم والبحوث التطبيقية الجامعية من خلال تشكيل متخصص بالجامعة يتولى مهام التخطيط والتنفيذ لحملات توعية ودعائية حول العلم والعلماء ودورهم في تطوير قطاعات المجتمع، إضافة إلى تسويق المخرجات البحثية والاختراعات.

- السعي لإنشاء لجنة تقنية مشتركة أو تأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات التنمية المختلفة لتتولى وضع الخطط المستقبلية لتفعيل التعاون بينها وللاستفادة من الأبحاث الجامعية ووضعها موضع التطبيق العملي.
- عرض بعض خطط البحوث العلمية الجامعية على بعض قطاعات المجتمع المعنية للإسهام في تمويلها والعمل على تطوير تلك البحوث العلمية التطبيقية، مما يشجعه على المشاركة في تمويلها.
- توجيه وتشجيع إعداد أبحاث الدرجات العلمية للماجستير والدكتوراه نحو الجانب التطبيقي لواقع قطاع الأعمال والإنتاج والخدمات وتبادل المعلومات بينها وبين الجامعة .
- البحث في إمكانية السماح للعاملين في القطاعات الإنتاجية بالتدريس في الجامعة على مستوى الدراسات العليا بما يتناسب ومؤهلاتهم، وفي جميع الحالات دعوة العاملين في المؤسسات والشركات لإلقاء المحاضرات وعمل الندوات والمشاركة في أعمال المساقات ذات العلاقة.
- خلق فضاءات اجتماعية لتسويق نتائج البحوث العلمية مع دعوة وسائل الإعلام لإبراز مكانة الجامعة والبحث العلمي وما ينجر عنه من دور مهم في دفع التنمية وكذلك السماح للباحثين في الانخراط والتواصل بين القطاعات الإنتاجية أو غيرها من المراكز البحثية الأخرى سواء داخل الوطن أو خارجها وكذلك منحهم الفرصة لتعريف أنفسهم مما يؤدي إلى إيجاد حلول توافقية سواء الاتفاقيات أو العقود مع الشركاء من العلماء المختصين أو الصناعيين أو غيرهم من الجهات التي تساهم في تمويل ودفع وتيرة البحث العلمي داخل الجامعة من اجل التنمية المستدامة.

5/ معوقات التعاون بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية:

ومع التحولات العالمية الطارئة، وظهور أسواق جديدة في الأنماط الاقتصادية العالمية المتحركة تزايد الاهتمام بأدوار الجامعة العصرية وأصبح مطلوبا منها إنتاج المعرفة ومشاركتها مؤسسات وقطاعات المجتمع الإنتاجية لتساهم بصورة مباشرة في خطط التنمية وتحقق حاجات المجتمع(العزيزي، 2019، ص446) ، وفي ظل العولمة الاقتصادية تعاظمت أهمية توثيق العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات الأعمال والإنتاج، وذلك من خلال مساهمة الجامعة في تقديم دورات تدريبية للعاملين بالقطاعات الإنتاجية، وتدريب الطلبة في مختلف المهن والوظائف في أماكن العمل وإنشاء مراكز التنمية المهنية الجامعية، وإعداد المواهب الذكية القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يمكن

الاستعانة بخبراء وكفاءات العمل الإنتاجي للتدريس بالجامعات، بالإضافة إلى تبني مداخل تسويقية متعددة بالجامعات تأخذ في اعتبارها احتياجات كافة قطاعات المجتمع(محمود، أكتوبر2002، ص ص199-205) ، ومما لا شك فيه أن هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الإنتاجي المنضوي تحت غطاء التنمية الشاملة للمجتمع وتتمثل ابرز هذه المعوقات حسب بعض الآراء فيما يلي(Dufort , juin 2008, p98):

- ضعف الإعلام عن الخدمات الاستشارية التدريبية أو برامج البحوث التي تسهم فيها وتنظمها الجامعات.
- ضعف العلاقة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية والصناعية والخدماتية، وعدم وجود تنسيق وتعاون بين هذه الأقطاب ومراكز البحوث العلمية وضعف الثقة في الإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ بعض المؤسسات إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث والتقاء بعض المؤسسات الأخرى بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.
- انشغال الجامعات بالتدريس وعدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات المجتمع بقطاعاته المختلفة، وبالتالي عدم رغبة المؤسسات في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية.
- عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالمواقع الحالية للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي .
- عدم ثقة بعض رجال الأعمال والشركات والصناعات وغيرها بإمكانات الجامعة ودورها، وبما يمكن أن تقدمه للقطاعات الإنتاجية لافتقارها للخبراء المتخصصين في المجالات البحثية التقنية.

6/ البحث العلمي ودور المؤسسات الإنتاجية في خدمة التنمية:

كي تنجح العلاقة الثائية مابين البحث العلمي الجامعي والمؤسسات الإنتاجية من أجل تحقيق أهداف التنمية لابد من فهم واستيعاب فلسفة الشراكة، حيث تقوم هذه الأخيرة على وجود علاقة تعاونية إلزامية بين شريكين أو أكثر بهدف تجميع القدرات والموارد للشركاء وتوحيد مميزات كل شريك واستفادة كل شريك من مميزات الشريك الآخر وذلك

في ضوء الأهداف المتفق عليها من خلال الإيمان بقيمة العمل الجماعي وتفوقه على العمل الفردي(هند محمد، 2016، ص443).

وهنا ولابد من استعراض بعض مبررات توطيد العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية باختلاف أشكالها وأنواعها ومن أبرز هذه المبررات العولمة، حيث أصبح ينظر للجامعات في ظل العولمة أنها جزء من جهود التنمية الوطنية، وأصبحت الجامعات عامل رئيس في إنتاج المهارات اللازمة للسوق العالمي، وأصبحت عامل جذب الاستثمار(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008، ص20)، والمبرر الثاني هو الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث أدى تقدمها إلى حدوث تنافس عالمي وضغط على الشركات للبحث عن تكنولوجيا جديدة؛ الأمر الذي دفع المصانع والشركات إلى التوجه للجامعات والعمل على عقد شراكة بينهما وذلك للاستفادة من خبرة الجامعات في هذا المجال(عبير مجاهد، ديسمبر 2020، ص54).

ومن المبررات الأخرى، هناك من يعتقد أن التنافس بين الجامعات على قدرة كل منها على التطوير المستمر فيما تقدمه من برامج تعليمية وتدريبية وتفعيل برامج البحث والتطوير، والقدرة على تسويق خدماتها واستقطاب الشركاء في السوق المحلي(بدران الشبل، 2006، ص275) ، ويشكل الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي أيضا عملا حاسما في توطيد العلاقة ما بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، حيث هناك من يعتقد أنه لابد من الاستفادة من جميع الموارد البشرية وزيادة قدرتهم على الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع، وفي ظل ضعف تزايد الأزمات الاقتصادية وضعف الميزانية المخصصة للأبحاث العلمية، لا بد من البحث عن بدائل للتمويل(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008، ص ص24-25).

ويعتقد الكثيرون أنه يجب علينا خلق البيئة العلمية المناسبة للبحث العلمي والتطوير التقني الذي تتبلور في محيطها الثقافة العلمية التي هي القاعدة الأساسية في المجتمع من خلال مشاريع علمية تخدم التنمية. هذه البيئة العلمية التي يسود فيها العلم ويعلو مقام العلماء هو الذي يضع الحضارة ويحقق التنمية بمدلولاتها الشاملة ويقضي على الفقر ويمحو من الواقع كل مظاهر التخلف "(أمير تركماني، 26 أيار 2005

http://jic.jo/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=15&Itemid)، وهذا بخلاف وعي الدول بأهمية تفعيل العلاقة بين مخابر البحث العلمي ومجموعة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثر ذلك على المستوى الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي للبلاد.

7/أهمية المرافقة في دعم مؤسسات القطاع الخاص والعام من خلال انجازات البحث العلمي:

تتجلى فكرة المرافقة في أهميتها في المساعدة القبلية والبعدية لحاملي المشروع، وأنها محاولة لتبسيط الرؤى، تجنيد الهياكل، الاتصالات والوقت من أجل مواجهة مختلف المشاكل التي تعترض المؤسسات ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية صاحب المشروع (صندرة ساسي، 2010، ص41) ، وتظهر ايجابيات وأهمية المرافقة على مستوى نجاح المؤسسات التي تمت مرافقتها مقارنة مع تلك التي لم يتم مرافقتها، وفي هذا السياق تشير الأرقام المتداولة عبر العالم، أن الدول التي قامت بتنفيذ برامج الاحتضان تفوق هذه الأخيرة في رفع نسب النجاح، وعلى سبيل التأكيد نجد أن في الاتحاد الأوربي بلغت نسبة نجاح حاملي الأفكار المبدعة 88%، في حين كانت نسبة المشاريع خارج الحاضنات 50% فقط(بوسعيد، جوان2018، ص147).

في ضوء العولمة والتحولات الاقتصادية والثقافية، لم يسع المكان لتبقى الجامعة تتراوح مكانها، دون أن تحدث نقلة نوعية عن أدوارها الأساسية، وبل غدت المعرفة والابتكار والإبداع ضرورة ملحة من أجل زيادة قدرات الجامعات الناشئة التنافسية، والمحافظة على بقائها واستمراريتا وتحقيق أداء مميز لها. فدون هذا يصبح الاعتقاد صائبا عندما نتحدث عن وجود فجوة حقيقية بين ما هو ممارس بالفعل، وما هو مأمول من الجامعات من الإنتاج المعرفي والبحثي، وتبنى الجامعة بصفة الجامعة المشاركة والداعمة والمنتجة للتنمية. ولكي تتحقق الأهداف لكلا الأطراف سواء من حيث المرافقة والمشاركة في دعم التنمية أو من جانب دعم وتفعيل أنشطة وأساليب البحث العلمي على كافة المجالات ينبغي تجسيد هذه التصورات على أرض الواقع"(أمير تركماني، 26 أيار 2005

http://jic.jo/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=15&Item :(id

- التوجه لبناء علاقات قوية مع المؤسسات والمنشئات المحلية بهدف بلورة التوجهات لتطوير عمل القطاع الخاص.
- متابعة ورصد أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق واستخلاص النتائج التي تساعد على رفع كفاءتها الإنتاجية والتسويقية.
- العمل على توفير شبكات المعلومات والإحصائيات المتكاملة على حاجة السوق من البحوث الجديدة.
- العمل على رسم خريطة استبيانات بحثية تكشف احتياجات سوق القطاع الخاص بصورة دقيقة، من خلال طرح القضايا البحثية والعلمية التي تهم الباحثين ورجال الأعمال من خلال اللقاءات والمؤتمرات لإثراء العملية البحثية
- تقديم الفرص الاستشارية المتاحة للدراسة والبحث فيها كلما استدعت الضرورة، من خلال تقديم المشورة والرأي في مختلف المسائل الاقتصادية والمالية والتنظيمية.
- العمل على نقل وجهات نظر رجال الأعمال في كافة المجالات التي بإمكانها أن تدعم سيرورة وعمل البحوث العلمية..
- إعداد التقارير السنوية والبيانات والمؤشرات التحليلية للشركات المساهمة لمراكز البحوث، مع تعميم نتائج الأبحاث في الجامعات وعرضها على القطاع الخاص للاستفادة منها.
- توفير مناخ استثمار وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب.
- تحضير التعاون المناسب والمستثمر بين كافة المؤسسات الوسيطة والداعمة بهدف تطوير القطاعات الفاعلة.
- توقيع اتفاقيات للتعاون العلمي مع الجامعات ودعم البحث العلمي وترجمة نتائجها وأن تكون قابلة للتطبيق إلى الواقع.

8/ العراقيل التي تعيق دور المؤسسات الناشئة في تطوير البحث العلمي:

أصبح التحول نحو الجامعة المنتجة خيارا وحيدا ولا بد منه وهذا من باب أولويات الجامعة العصرية، وتمثل العولمة أهم سمات العالم الجديد والذي تشكل في إطار متغيرات الثورة التكنولوجية والاتصالية، والذي أدى إلى تلاشي المسافات بين الدول،

وتدفق المعلومات دون مراعاة لحدود سياسية أو جغرافية، وكل هذا ساهم بشكل أو بأخر في بلورة عالم جديد يعتمد على حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بأقل وقت وتكلفة. وفي ظل هذه المعطيات الجديدة أصبح ينظر إلى الجامعة المؤسسة الكفيلة بإنتاج المهارات اللازمة للسوق العالمية، وأضحى التعليم العالي عامل جذب الاستثمار، وماكنة تساهم في شتى فضاءات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التخلي عن صورتها التقليدية المتمثلة في تلقين المعارف إلى جامعة وظيفية أكثر جرأة واندفاع ومشاركة في مفاصل الحياة والمجتمع من خلال انجازاتها البحثية واكتساح كل الميادين الاقتصادية.

ومن خلال قراءتنا العديدة والغوص كثيرا في هذا الموضوع، نرى أن هناك جوانب عدة تعترض تفعيل دور المؤسسات الإنتاجية في دعم عملية البحث العلمي وذلك من خلال ما يلي(Joumard, 2017) :

- ضعف أو انعدام قنوات الاتصال بين هذه المؤسسات والمؤسسات العلمية المختلفة.
- ضعف الإنفاق على الدراسات العلمية والتطويرية للمنشآت.
- وجود فجوة عريضة وكبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي.
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية والمتشابهة في مجال صناعي واحد وكذلك إلى ابتعاد مجالات البحوث العلمية عن احتياجات القطاعات الإنتاجية.

بعدما استعرضنا أهم العقبات التي هي في الأساس المشكلة في تقديم الدعم لهذه الثنائية المتمثلة في العلاقة المتداخلة في الجدوى التي تقدمها المؤسسات الإنتاجية والمؤسسات البحثية، سنحاول أن نقترح بعض الآراء التي هي حسب اعتقادنا هادفة إلى تقديم الدعم لكلا الطرفين، وذلك من خلال:

- إنشاء شبكة معلوماتية متكاملة لتبادل المعلومات ونتائج البحث وكذلك أن تقوم القطاعات المتشابهة في مجال معين بأبحاث مشتركة بما يؤدي إلى تخفيض التكلفة وتعميم النتائج والفائدة من حواصل البحث العلمي على الجميع.

- إلزامية الشركات المساهمة في الإنفاق على البحث العلمي وذلك بإدراج جزء من أرباحها لدعم ميزانيات البحث العلمي لرفع الكفاءات الإنتاجية وتقليل الفاقد في الإنتاج.

- التركيز على العنصر البشري ورفع كفاءاته في مجال إعداد البحوث العلمية والدراسات مع إعطاء الأحقية الكاملة لأعضاء هيئة التدريس وإشراك طلبة الدراسات العليا في اختصاصات يرونها مناسبة.

- تصويب أولويات مخابر البحوث تقديم خدماتها لمنشآت القطاع الخاص تشمل أيضا الجوانب الفنية التشغيلية بالإضافة إلى الخدمات التسويقية وكذلك التوسيع من جانب الأطراف المعنية طرح القضايا العلمية البحثية التي تهم الباحثين ورجال الأعمال، وتوعيتهم بكيفية الاستفادة منها.

ولقد اهتمت الدول المتقدمة صناعيا وإنتاجيا في مجال البحوث العلمية وذلك من خلال حلقات التواصل والدعم الذي يقوم به القطاع الخاص والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في هذا المجال، وذلك من خلال تفعيل مبادرات جديدة لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية، وظهرت خلال العقود الأخيرة أشكال جديدة على غرار حدائق العلوم مدن تكنولوجيا، المدن العلمية، مراكز الامتياز، الحاضنات التكنولوجية، التجمعات المعتمدة على التكنولوجيا الرفيعة المستوى.

9/الاتجاه العالمي في إنشاء الجامعات المنتجة والحاضنات التقنية:

تسارع إيقاع العالم اليوم ومتغيراته، ولمواكبة هذه الإحداثيات الجديدة، يتحتم علينا أن نمتلك القدرة على الإسهام، إنتاجا وإبداعا، فالجامعة هو الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة، كما أن أفضل الاستثمارات يتمثل في الاستثمار برأس المال البشري الذي يعتبر من متطلبات الاستدامة في التنمية البشرية. ويعد نموذج الجامعة المنتجة والمشاركة في فعاليات الاقتصادي من خلال الأفكار التشاركية المبدعة لقطاعات الإنتاج جزءا لا يتجزأ من آليات السوق ومؤسسة لإنتاج وتسويق المعارف والبرامج والأبحاث المرتبطة بالسوق وعقد صفقات الشراكة مع مؤسسات المجتمع(الشريبي، 2009، ص31).

وفي ذات السياق نستعرض أهم التجارب العالمية في إسهامات الجامعة من المشاركة في دعم المؤسسات الإنتاجية، وبالطبع لا يسعنا المقام لاستعراض أكثر التفاصيل حول هذه المسألة، ولكن سنحاول تقديم الأهم منها:

1.9) التجربة الأمريكية: نذكر على سبيل المثال نموذج جامعة " أوستن- Houston" والذي يتمثل في مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية، حيث قدمت الجامعة خدماتها لأكثر من 400 شركة، ووفرت ما يقارب 300 وظيفة (بني حمدان وإدريس، 2007) ومن بين هذه الانجازات، نجد أن الجامعات تسعى لعرض استشارات بحثية وإبرامورشات تدريبية للعاملين بالشركات وعقود بين الجامعات والمؤسسات الصناعية فيما يخص الأبحاث العلمية التي تقدمها بمقابل مادي على غرار نموذج "ماسوسنتش" للتكنولوجية في مدينة بوسطن، التي كان في الأصل مدينة زراعية ثم تطورت وأصبحت منطقة صناعية.

وكان للجامعة دورا في إنشائها، وذلك من خلال تعاون الجامعة مع قطاعات الإنتاج في شكل ابتكارات أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم الأفكار التي تحتاج الترويج والتسويق(باطويح وآخرون، 2012، ص76).

يعود تاريخ إنشاء أول حاضنة إلى سنة 1959 "ببتافيا- Batavia" بولاية نيويورك، ثم انتشرت في بقية البلدان الصناعية، ومنذ بداية الثمانينات غدت الحاضنات التقنية أداة أساسية هامة في العديد من البلدان من أجل زيادة معدل الولادات للشركات الجديدة ذات القاعدة التقنية الجديدة وزيادة حظها في النجاح توليد أعمال ذات معدلات مردود عالية وإعادة تنظيم الصناعة وغير ذلك من تأثيرات ايجابية أخر(Accociation of university technology managers, http /www.autm.net/imblication/survery/1998, 2014, p 98).

وحاليا تضم الرابطة الأمريكية لحاضنات الأعمال أكثر من ألفي عضو من الحاضنات المحلية والدولية، رغم أن حاضنات الأعمال بدأت بمبادرات من القطاع الخاص كعملية استثمارية إلا أن حاضنات الأعمال المدعومة من طرف الحكومة الأمريكية تمثل حاليا حوالي 90% من مجموع الحاضنات في الولايات المتحدة (محمد الناصر،mnasaiez@ksu.edu.sq) وفي نفس الوقت يشهد هناك إنشاء لحاضنات الأعمال من الجهات الفيدرالية والمحلية إضافة إلى الجامعات والمراكز البحثية.

تتمثل مهام الجيل الأول (1959-1985) من الحاضنات في توفير مساحات وتسهيلات بأسعار مدروسة لأنشطة اقتصادية وقع اختيارها بعناية لتحقيق عائدات مضمونة، مع ضمان التنوع في النشطة و الترويج بمنتوجات البحث والتطوير دون سواها، وأطلق عليها اسم حاضنات تقنية وأنشأت حاضنات أخرى ذات اختصاص مزدوج تقنية وأعمال(محمد الناصر،mnasaiez@ksu.edu.sq).

وبدأ الجيل الثاني من الحاضنات مع مطلع التسعيناتوكان هدفه تحسين أدائها عبر توفير كفاءات مشتركة من خبراء في المال والمحاسبة والقانون والإدارة وتوفير شبكات للتعامل وشركات تسويق وتزويد وعملاء ومستثمرين. وفي نهاية التسعينات ومع تأثير العولمة ظهر الجيل الثالث من الحاضنات، فمع التطور التقني وتغير صورة الاقتصاد العالمي، حصلت هناك تغيرات في التعاطي مع حاضنات الأعمال من مؤسسات غير ربحية إلى مؤسسات ذات أرباح خيالية، وبعض هذه الحاضنات تتوسع بسرعة وتساهم بدرجة

كبيرة في تطوير الاقتصاد، كما ظهرت بالتوازي حاضنات معنوية بدون حدود تسمى أيضا حاضنات الانترنت(محمد الناصر،mnasaiez@ksu.edu.sq).

وحسب الرابطة الأمريكية لحاضنات الأعمال، تعد الولايات المتحدة الأولى في العالم وشملت أكثر من 1200 حاضنة عام 2012م، وتعرف هذه الحاضنات بنجاحات عدة منها الاستخدام المزدوج (تقنية وأعمال)، تقنية، تصنيع، استهداف قطاعات معنية وفي بعض الأحيان الأخرى تضم مجالات الخدمات.

2.9) التجربة اليابانية: تعد التجربة اليابانية أيضا من أبرز التجارب والنماذج العالمية المتميزة في تطبيق مشروع الجامعات المنتجة، حيث ازداد عدد المشاريع من 9255 في عام 2003 إلى غاية 14757 مشروع خلال العام 2006، و من شركتين فقط ولدتا من رحم الجامعات في العام 2001، إلى 201 شركة و وذلك بعد أربع سنوات فقط. ويفسر الخبراء هذه الزيادة إلى الدور الذي لعبته الحكومة لمواكبة الجامعات العالمية المتميزة ، وكذلك لقدرة الجامعات اليابانية على تسويق نتائج أبحاثها من خلال المؤسسات التي ولدت من رحمها(بخاري، 2009، ص ص 25-29).

استطاعت اليابان في ظرف وجيز في انجاز مشاريع تشاركية وتعاونية مع القطاعات الإنتاجية المختلفة في عدة مجالات، حيث تم إنشاء مدينة "تسوكوباTsukuba" للعلوم بهدف تحريك الجامعات والمؤسسات اليابانية، وتضم هذه المدينة جامعتين و46 مركز وطني للأبحاث و8مراكز أخرى، وقدمت المؤسسات الصناعية مبالغ مالية للأساتذة نظير قيامهم بالأبحاث العلمية المطلوبة(زاهر وآخرون، مرجع سابق، ص ص 59-58) ووصل عدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من الجامعات اليابانية 9090 طلبا في عام 2006.

3.9) التجربة البريطانية: فقد نشأت أول حاضنة أعمال في بريطانيامع مطلع التسعينات من خلال إنشاء حظيرتي التقنية بجامعتي "Hiryout"و" Cambridge" في سنة 1971 (محمد الناصر،mnasaiez@ksu.edu.sq).

وعند حدود عام 1989 لتبلغ بريطانيا 40 حظيرة تقنية أغلبها تمثل مزيجا من الاستثمار الخاص والحكومي الجهوي والجامعات، إلا أن بعضها كان ملكا صرفا للجامعات والمؤسسات الأكاديمية. وتضم بريطانيا على أهم الحدائق العلمية ومن أبرزها حديقة جامعة "أستن" في مدينة "برمنغهام"، وخلال سنة واحدة ضمت ما يقارب 80 مؤسسة، وتقدم الخدمات الإدارية والمحاسبية وتكنولوجيا المعلومات لهذه الشركات، وكذلك حديقة العلوم التابعة لجامعة "أكسفورد". وبالإضافة إلى هذا، تضم جامعة "مانشستر"

على أكبر وأرقى حاضنة والتي شهدت تطورا سريعا وتقدم الدعم وتوفير المناخ والخدمات ودعم الابتكارات للشركات وتضم حاليا 80 مؤسسة إنتاجية تقع في قلب المدينة.

4.9) التجربة الفرنسية: بدأت التجربة الفرنسية حسب المسمى الفرنسي " pôles techniques" والحاضنات منذ الستينات منذ 1964 وهي أولى التجارب الأوروبية، وتضم فرنسا حاليا 112 حاضنة و48 قطبا تقنيا، تحظى برامجها بدعم حكومي فريد. وهناك شراكة وتعاون من طرف شركات عملاقة مع الحاضنات ومراكز الابتكار وأقطاب التقنية بفرنسا (Ministère délègue à la recherche scientifique, décembre 2003 p28) ومن بين هذه الشركات العظمى: ميكروسفت – موتورولا - والاتصالات الفرنسية. وتهدف برامج الحاضنات وأقطاب التقنية في فرنسا على إنشاء الظروف المنافسة الدولية، كما تسعى أيضا إلى خفض معدلات البطالة.

ومع بداية الألفية الثالثة، مولت الوزارة في الفترة 2000 -2003، 865 مشروعا اقتصاديا كبيرا بقيمة إجمالية تقدر ب 26.5 مليون أورو، كما تم إنشاء 797 مشروعا أخر في الفترة 2004-2006 بقيمة 25 مليون أورو (Ministère délègue à la recherche scientifique, décembre 2003,p29) وفي الوقت نفسه، سعت هذه الجهود إلى تقديم الأداء والوقوف عند نجاحاتها وسلبياتها، وكذلك اتخاذ الإجراءات لتحسين الأداء والحد من السلبيات والمعوقات.

5.9) التجربة الألمانية: بدأت تجربة ألمانيا مع حواضر التقنية، والحاضنات منذ أواخر 1983م بمبادرة من الجامعة التقنية "ببرلين"، وكان تركيز الحاضنات الأولى في ألمانيا قائما على التقنية الجديدة والاستفادة من نتائج البحث العلمي وإنشاء مؤسسات اقتصادية مبنية على المعرفة.

تضم ألمانيا أكثر من 330 حاضنة بمختلف أصنافها أي ما يزيد مثلما قلنا سابقا على ثلث حاضنات أوروبا وحسب بعض الإحصائيات إلى عشر حاضنات العالم، كما تضم ألمانيا أكثر من 67 حظيرة تقنية تساعد على دفع اقتصاد المعرفة واستغلال الكفاءات البحثية في الجامعات بشكل يوفر ويضمن لها الاستمرار والمنافسة الدولية(الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، أكتوبر، ص127). وأن مقتضيات الأسواق والحاجة دفعت باتجاه تنويع الحاضنات لتشمل كافة المجالات.

6.9) التجربة العربية: فقد أبدت بعض الدول العربية اهتماما واضحا بالحاضنات التقنية، وكخطة أولية شرعت مصر بإنشاء 10 حاضنات وتونس حاضنة واحدة

والبحرين حاضنة واحدة، المغرب حاضنتين، حيث تسعى مصر منذ عام 1995م إلى إنشاء حاضنات في محافظات القاهرة وأسيوط وأسوان والمنصورة بالتعاون مع بعض الجامعات والمراكز البحثية المصرية وأما في الجزائر نجد أن هناك إنشاء 10 حاضنات ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 الصادر بتاريخ 25 فيفري 2003 (عاطف http://www.isesco.org.ma)، ولكن سرعان ما تبدلت الإستراتجية خلال السنوات الأخيرة مع وزير التعليم الحالي الذي هو ابن الجامعة من خلال نظرته الثاقبة لتحسين وتوطيد علاقة الجامعة بالمحيط المجتمعي وتخصيص تشكيل وزاري في هذا المسعى وحث الجامعات على تسهيل إنشاء الحاضنات على مستوى هياكلها المختلفة.

10) بعض انجازات الحاضنات عبر العالم من خلال المشاركة في التنمية :

ويقال أن شركة HP العملاقة بدأت كمؤسسة صغيرة داخل حاضنة " بالسيليكون" والجميع يشهد أنها أكبر شركات الكمبيوتر في العالم في يومنا هذا، وتعتبر أيضا إحدى الشركات التي تخرجت من رحم حاضنة "أبلاشيا"، وطورت أداة في حجم الحقيبة اليدوية هدفها رصد التسريبات النووية، حيث تشير بعض المعطيات أن الحاضنات يمكن أن تسعى إلى(منصور، جوان 2001، ص 19):

- تسعى كل حاضنة صغيرة بالولايات المتحدة إلى خلق حوالي 702 فرصة عمل في المتوسط كل سبع سنوات بتكلفة حكومية تقدر بـ 1109 دولار أمريكي عن كل فرصة عمل.
- 78% من المؤسسات الاقتصادية التي تتم داخل الحاضنات تحافظ على بقائها في السنوات الخمس الأولى مقابل 11% من إجمالي المؤسسات الأمريكية.
- أنتجت الحاضنات الأوروبية أكثر من 300 ألف فرصة عمل بتكلفة 4000 يورو عن موطن الشغل الواحد، وتعتبر هذه التكلفة أقل بكثير مما تتحمله الحكومات الأوروبية في خلق فرص عمل مختلف البرامج.
- تعتبر منطقة "appalachia" منطقة ريفية فقيرة وشحيحة بالموارد وتمتد في 13 ولاية أمريكية إلا أنها أنشأ فيها أزيد عن 70 حاضنة أعمال منذ 1979 وخلقت أكثر من 14 ألف فرصة عمل، وقلصت نسبة الفقر سنة 1990 إلى اقل من النصف مقارنة بتلك التي كانت سنة 1965 وبلغ متوسط دخل الفرد فيها سنة 1994 حوالي 84% من متوسط الدخل في الولايات المتحدة ووصلت نسبة القوي العاملة فيها 61.2% مقابل

67.7%، كما سعت حركة إنشاء الحاضنات في نفس المنطقة للتأثير ايجابيا على نوعية التعليم والبيئة التحتية والخدمات الصحية والبيئية.

- يمتد قطب التقنية الفرنسية المسمى " Sofia anti police " والذي أشيء عام 1974م على مساحة توازي ربع مساحة مدينة باريس، وهناك اتجاه لتوسيع هذه المساحة مرتين في السنوات القليلة القادمة ،ويضم هذا القطب لوحده على 1.164 شركة و20.530 مهندسا تقنيا و5000 باحث.
- تسعى الهند أيضا لخلق نفس الطموحات، وأهم وسيلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي وهوأن تصبح الهند قوة عظمى في تقنية المعلومات في المستقبل. وتستقطب هذه الحواضر شركات أمريكية عملاقة مثل Oracle -IBM-Apple - Motorola.
- تأسست مدينة كاملة متطورة جدا من الناحية التقنية بمنطقة " شاند" الهندية سنة 1994 بتكلفة قدرت ب 375 مليون دولار أمريكي، وتضم المنطقة 23% من اليد العاملة الهندية في تقنية البرامج الحاسبية وبها فرعي شركتي "Microsoft و Oracle".وبلغ إجمالي مداخل الحظيرة العلمية سنة 2000 حوالي 29.8 مليار دولار وقد تحصلت شركات الحظيرة العلمية على 12 جائزة ابتكار و1260 براءة اختراع عام 1999.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة، وبعد الفحص والقراءة العميقة في أهم مفاصل ومحطات هذا الموضوع القيم، ومن واقع التغيرات العالمية الطارئة تبين لنا أن الاتجاه العالمي الجديد لتوجهات الجامعة العصرية، يتوجب عليها إعادة القراءة في إحداثياتها وتصوراتها وفلسفتها وتغيير طبيعة ونمط توجهاتها وإدارتها، كما يجب التمعن في سيرورتها الماضية والحالية لاستنباط النقاط الايجابية والعمل على التغذية الجديدة من خلال التجارب العالمية للدول المتقدمة التي حققت أشواطا متقدمة من حيث التموقع الجديد لأدوار الجامعة، وذلك من خلال المساهمة ليس فقط في إعداد اليد العاملة لسوق العمل وإنما من خلال المشاركة في فعاليات الاقتصاد الوطني والتنمية التكنولوجية.

وكي تحظى الجامعة بمكانتها المجتمعية كغيرها من المؤسسات الاجتماعية الأخرى، من المفروض في بعض جوانبها أن تقوم ببعض المراجعات، وفي حالات أخرى تفرض عليها بعض الحتميات أن تتبنى مبدأ القطيعة بين الوضيعتين – الحالية والمستقبلية –

الجامعية لتصبح صناعة قائمة تبنى عليها الاستراتيجيات الوطنية في كل مفاصل الدولة والمجتمع، وذلك باعتبار أن الجامعة مؤسسة تربوية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية ولما لها من أدوار في مجالات مختلفة.

ومن أهم قضايا العصر، حسب العديد من الآراء، هو مدى انخراط مؤسسات التعليم العالي في قضايا المجتمع المختلفة، خاصة من جانب إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع أو المساهمة في رفع مستويات الإنتاج، أو تقديم الاستشارات والدعم للمؤسسات الناشئة والمتوسطة أو اقتراح برامج وطنية تتكفل بها الجامعات من خلال مخابر ومراكز البحوث، مع إمكانية التدخل لتحديد الوجهات الميدانية والمؤسساتية للإجراءات البحثية، الإشراف على اقتراح برامج وطنية تتكفل بها هيئات جامعية في صورة مخابر، تحويل مخابر البحث إلى هيئات مرجعية للإشراف أو لتسيير التجارب البحثية داخل وخارج الجامعة، السعي لإنشاء وبناء بنك معلومات علمية ميدانية موثقة مع أهمية التركيز على التعاون الخارجي والداخلي، بالإضافة إلى التنوع في الفضاءات الجديدة لحقول البحوث العلمية، وهذا للاستجابة لأهم انشغالات مؤسسات الأعمال والإنتاج.

وإن عصرنة الجامعة يتطلب بعض الإصلاحات الداخلية والخارجية، ومن أبرزها إضفاء روح المبادرة العلمية والحرية الأكاديمية، وجعل الأستاذ الجامعي محور العلمية الفنية والمعرفية والإبداعية، مع ترك له كل المساحات المتاحة للتدخل على شكل فردي، ثنائي أو جماعي سواء من حيث إقامة العلاقات والروابط بما يراه مناسب له ولمتطلبات وانشغالات المؤسسات الاقتصادية من خلال أفكاره وإبداعاته العلمية الموجهة لصالح البحث العلمي من جهة، ولصالح قطاعات الإنتاج من جهة أخرى. ونختم هذه المداخلة بالقول أن للجامعات أولويات وأهداف واستراتيجيات، وأنها حقا مؤسسة أو صناعة قائمة، وأن نجاحات الدول المتقدمة مرتبط بشكل أو بأخر بنجاحات جامعاتها.

قائمة المراجع:

1- الشربيني، فهمي (2009)، "طرق جديدة لزيادة موارد الجامعات" ، مجلة المعرفة، المجلد (1) العدد (177)،السعودية.

2- العزيزي أحمد الرفاعي بهجت، (2019)، "دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة في المجتمع المصري: دراسة تحليلية"- مجلة دراسات تربوية، كلية التربية بالزقائق، الجزء2، العدد 2، مصر.

3- أمير تركماني، (26 / أيار 2005)، البحث العلمي ودور المؤسسات الوسيطة والداعمة ،المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي، دمشق، الموقع:
http://jic.jo/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=15&Itemid
4-باطويح عمر وآخرون (2012)، "الجامعة المنتجة اللاربحية: صيغة تمويلية مقترحة"، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، العدد 8.
5- بدران شبل وآخرون،(2006)، التجديد في التعليم العالي، دار قباء، القاهرة.
6- بويسعد سعيدة (جوان 2018)، دور البحث العلمي في ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي من خلال المرافقة التكنولوجية للأفكار المبدعة، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد 2، الجزائر.
7- بخاري، عصام (2009)، دراسة لعوامل النجاح والتحديات في التجربة اليابانية في الشراكة المجتمعية بين القطاعات الصناعية والحكومية والجامعية، منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
8- خالد محمد بني حمدان،ووائل محمد صبحي إدريس. (2007) الإستراتجية والتخطيط الاستراتيجي. الأردن :دار اليازوري للنشر.
9- صندرة سايبي (2010)، سيرورة إنشاء المؤسسة- أسليب المرافقة، دار المقاولتية، جامعة منتوري قسنطينة.
10- عاطف الشبراوي ابراهيم، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، الموقع: .http://www.isesco.org.ma
11- عبد الواحد سعود سعيد الزهراني (جوان 2021)، تصور مقترح للتغلب على تحديات الجامعات السعودية الناشئة في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة، الجزء الأول، العدد 191، مجلة التربية، جامعة الأزهر، القاهرة.
12- عبير مجاهد، (ديسمبر2020)، استدامة الجامعات العربية وتحقيق التنمية المستدامة تجارب الدول (جامعتي نيوكاسيل - ماريبور)، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 28، العدد 2، القاهرة.
13- عمار بوحوش، (2006)، أبحاثودراساتفيالسياسةوالإدارة، ج2، ط1 بيروت، دارالغربالإسلامي.

14- محمد الناصر عزيز، (نوفمبر 2007)، التجارب العالمية في الحاضنات وأثرها على التنمية، الندوة التعريفية بحاضنات تقنية على الموقع: mnasaiez@ksu.edu.sq.

15- محمود يوسف سيد (21-22 أكتوبر 2002)، أبعاد ومشكلات الشراكة بين الجامعة وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التربية ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، مصر.

16- منصور فرج، (17/16 جوان 2001)، البنى المستحدثة لبناء القدرة التكنولوجية، ندوة حول تطوير الاستثمارات والاختراعات في سوريا ، دمشق .

17- نور عبد الله عويض العتيبي، (مارس 2022)، مجلة التربية، دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، المجلد 38 – العدد الثالث - جزء ثاني، جامعة أسيوط، مصر.

18- هند محمد عبد الله الأحمد (2016)، تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء، مجلة علوم التربية، العدد الرابع، مصر.

19- الغرفة التجارية والصناعية بالرياض،(أكتوبر2003)، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود منتدى الرياض الاقتصادي: نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الرياض.

20- تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2008.

21-Accociation of university technology managers, sur site : http /www.autm.net/imblication/survery/1998.

22-Daniel Dufourt, (11 juin 2008), Développement durable»: préoccupations scientifiques et compromis politiques.

23-Joumard robert Communication à la journée d'étude «Savoirs universitaires, sciences et programmes politiques:quelles médiations» GREPH- LEPS, Institut d'Etudes Politiques de Lyon.

24-Ministère délègue à la recherche, (avril 2004), mesures de soutien à l'innovation et à la recherche technologique, bilan au 31 décembre 2003.